مسيليتي نبيلة (طالبة دكتوراه)
مفتش رئيسي للخزينة و المحاسبة و التأمينات
أمين خزينة حاسي ماماش بلدي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير
جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم

آيت قاسي عزو رضوان (طالب دكتوراه)
موظف بشركة نفطال
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير
جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم-

تمويل عجز الموازنة من منظور اسلامي – التجربة الماليزية –

ملخص

تعاني الموازنة العامة للعديد من الدول عجزا مزمنا أضحى صفة هيكلية لاقتصادياتها، وهذا ما يستوجب الوقوف على مسببات هذا العجز للحد من تفاقمه.

من خلال هذه الورقة البحثية سنحاول عرض التجربة الماليزية والتي تعتبر تجربة تنموية شاملة و ناجحة، حيث أنها تتفق مع مبادئ الاقتصاد الاسلامي من خلال تصدرها صناعة الصكوك الاسلامية في العالم.

الكلمات المفتاحية: عجز الموازنة – التجربة الماليزية – العجز المالي.

Financing the budget deficit from an islamic perspective – Malaysian experience -

Abstract:

Suffering of the general budgets of many of the chronic deficit become structural characteristics inherent in its economy, that what requires the stand on the causes and find ways to reduce the aggravation.

In this paper veterans against the Malaysian experience which is comprehensive and successful development experience, it had also agreed to large extent with the principles and foundations of the Islamic economy through issued by the Islamic industry in the world.

Keys word: budget deficit - Malaysian experience – financing deficit.

مقدمة

"تأخذ تجربة التنمية في ماليزيا بعدا تاريخيا من خلال تغيير الاستراتيجية التنموية في هذا البلد الاستقلال سنة 1958، فقد كانت الاستراتيجية القديمة إبان فترة الاحتلال تقوم على مجال الاستيراد في مجال الصناعات الاستهلاكية و هو قطاع سيطرت عليه الشركات الأجنبية خلال تلك الفترة. و لكن هذه الاستراتيجية لم تحقق أية أهداف تنموية بالنسبة للمجتمع الماليزي نظرا لضيق السوق المحلي و ضعف الطلب المحلي، كما أن هذه الاستراتيجية لم يكن لها أي تأثير إيجابي على الطلب على العمالة أو وجود قيمة مضافة عالية. وخلال عقد السبعينيات اعتمدت ماليزيا على استراتيجية جديدة اتجهت بالتنمية نحو الاعتماد على القطاع العام بشكل كبير و البدء في التوجه التصديري في عمليات التصنيع. و بدأ التركيز على صناعة المكونات الالكترونية و هي صناعات تعتمد على العمالة الكثيفة مما أدى إلى تخفيض معدلات البطالة، و تحسين في توزيع الدخل العام وثروات البلاد بين مختلف فئات المجتمع الماليزي، خاصة النخبة الصينية التي كانت تتحكم في النشاطات الاقتصادية إبان فترة الاحتلال، و كذلك السكان الأصليين الذين يسمون بالمالاي و الذين يشكلون الأغلبية في ماليزيا. و قد لعبت شركات البترول دورا هاما في دفع و تدعيم السياسات الاقتصادية الجديدة حيث كونت ما يشبه الشركات القابضة للسيطرة على ملكية معظم الشركات التي كانت مملوكة للشركات الانجليزية و الصينية، و قد تمكنت من تحقيق هذا الهدف بنهاية السبعينيات"[1].

و تمثل الخمس سنوات الأولى من عقد الثمانينيات المرحلة الثانية لإستراتيجية التنمية في ماليزياــ حيث شهدت هذه الفترة تنفيذ الخطة الماليزية الرابعة و التي ركزت على محورين هما:[2]

التركيز على مجموعة جديدة من الصناعات التي تحل محل الواردات، و الصناعات الثقيلة في إطار ملكية القطاع العام. و تمتد المرحلة الثانية لإستراتيجية التنمية في ماليزيا من منتصف الثمانينيات و حتى العام 2000، حيث شهدت ثلاث خطط خمسية، استهدفت تحقيق مجموعة من السياسات لتنشيط عمليات النمو الصناعي و تعميق التوجه

[1] محمد صادق اسماعيل- التجربة الماليزية مهاتير محمد و الصحوة الاقتصادية – العربي لنشر و التوزيع – القاهرة – الطبعة الأولى – 2014 – ص ص 50 51.

[2] محمد صادق اسماعيل- التجربة الماليزية مهاتير محمد و الصحوة الاقتصادية – مرجع سبق ذكره- ص 51.

التصديري في عمليات التصنيع و أيضا تحديث البنية الأساسية للاقتصاد الماليزي وكذلك وجود مزيد من التعاون الاقتصادي الاقليمي في إطار بلدان كتلة "الأسيان" و أخيرا تطوير طبقة رجال الأعمال المالزيين من ذوي الأصول الملاوية.

و عليه فالاشكال المطروح هو:

كيفية تمويل عجز الموازنة الماليزية من منظور اسلامي؟

للاجابة على هذا الاشكال تم معاجة هذه الورقة كمايلي:

I. العوامل الاقتصادية والسياسية التي ساعدت على نجاح التجربة

هناك مجموعة من العوامل ساعدت على نجاح تجربة ماليزيا في التنمية وهي كما يلي[3]:

- المناخ السياسي لدولة ماليزيا يمثل حالة خاصة بين جيرانها، بل بين الكثير من الدول النامية، حيث يتميز بتهيئة الظروف الملائمة للإسراع بالتنمية الاقتصادية .لأن ماليزيا لم يتم استيلاء العسكريين على السلطة؛
- يتم اتخاذ القرارات دائما من خلال المفاوضات المستمرة بين الأحزاب السياسية القائمة على أسس عرقية، ما جعل سياسة ماليزيا توصف بأنها تتميز بأنها ديموقراطية في جميع الأحوال؛
- تنتهج ماليزيا سياسة واضحة ضد التفجيرات النووية، وقد أظهرت ذلك في معارضتها الشديدة لتجارب فرنسا النووية، وحملتها التي أثمرت عن توقيع دول جنوب شرق آسيا العشر المشتركة في" تجمع الأسيان "في 1995م، على وثيقة إعلان منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من السلاح النووي وقد ساعد هذا الأمر على توجيه التمويل المتاح للتنمية بشكل أساسي بدلا من الإنفاق على التسلح وأسلحة الدمار الشامل؛
- رفض الحكومة الماليزية تخفيض النفقات المخصصة لمشروعات البنية الأساسية، والتي هي سبيل الاقتصاد إلى نمو مستقر في السنوات المقبلة .لذا قد ارتفع ترتيب ماليزيا لتصبح ضمن دول الاقتصاد الخمس الأولى في العالم في مجال قوة الاقتصاد المحلي؛
- انتهجت ماليزيا استراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على سكان البلاد الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة للسكان؛
- اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الأصليين، سواء كانوا من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم.

---

[3] عبد الحافظ الصاوي- قراءة في تجربة ماليزيا التنموية- مجلة الوعي الإسلامي- العدد 532 - بتاريخ 2010 / 09 / 03 - وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية- الكويت- ص ص 2 .4

اعتماد ماليزيا بدرجة كبيرة على الموارد الداخلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات حيث ارتفاع الادخار المحلي الإجمالي بنسبة 40% بين سنة 1970م و سنة 1993م، كما زاد الاستثمار المحلي الإجمالي بنسبة 50% خلال الفترة عينها.

ويرى د .محمود عبد الفضيل أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة،[4] أنه في الوقت الذي تعاني فيه بلدان العالم النامي من مثلث **المرض والفقر والجهل**، فإن ماليزيا كان لها ثالوث آخر دفع بها إلى التنمية منذ طلع الثمانينيات وهو مثلث **النمو والتحديث والتصنيع**، باعتبار هذه القضايا الثلاث أوليات اقتصادية وطنية، كما تم التركيز على مفهوم" ماليزيا كشراكة "كما لو كانت شركة أعمال تجمع بين القطاع العام والخاص من ناحية وشراكة تجمع بين الأعراق والفئات الاجتماعية المختلفة التي يتشكل منها المجتمع الماليزي من ناحية أخرى .ويضيف أن هناك عوامل أخرى ساعدت على نجاح التجربة التنموية في ماليزيا منها:

- أنها تعاملت مع الاستثمار الأجنبي المباشر بحذر حتى منتصف الثمانينيات، ثم سمحت له بالدخول ولكن ضمن شروط تصب بشكل أساسي في صالح الاقتصاد الوطني منها:

✓ ألا تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية التي تشبع حاجات السوق المحلية؛

✓ أن تصدر الشركة 50% على الأقل من جملة ما تنتجه؛

✓ الشركات الأجنبية التي يصل رأس مالها المدفوع نحو 2 مليون دولار يسمح لها باستقدام خمسة أجانب فقط لشغل بعض الوظائف في الشركة.

[4] عبد الحافظ الصاوي، قراءة في تجربة ماليزيا التنموية – مرجع سبق ذكره– ص 2.

- أيضا امتلاك ماليزيا لرؤيا مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خمسية متتابعة ومتكاملة منذ الاستقلال وحتى الآن، بل استعداد ماليزيا المبكر للدخول في الق رن الحالي الواحد والعشرين من خلال التخطيط لماليزيا 2020م والعمل على تحقيق ما تم التخطيط له؛
- وجود درجة عالية من التنوع في البنية الصناعية وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي(الصناعات: الاستهلاكية، الوسيطة و الرأسمالية)وقد كان هذا الأمر كمحصلة لنجاح سياسات التنمية بماليزيا فيمكن اعتباره سببا ونتيجة في الوقت عينه.

II. تجربة التنمية في ماليزيا وارتباطها بمبادئ الاقتصاد الاسلامي

تقوم تجربة التنمية في ماليزيا على أنها تجربة ناجحة وأنها تجربة اتفقت إلى مدى بعيد مع مبادئ وأسس الاقتصاد الإسلامي، وإن لم يتم الإعلان صراحة عن هذا الانتماء .فقد اهتمت ماليزيا بتحقيق التنمية الشاملة لكل من المظاهر الاقتصادية والاجتماعية، مع الموازنة بين الأهداف الكمية والأهداف النوعية، مع الاهتمام بهذه الأخيرة .وتدلل الدكتورة" نعمت مشهور "على ما ذهبت إليه من خلال ما يلي[5]:

- في مجال التنمية المادية عملت ماليزيا على تحقيق العدالة بين المناطق، بحيث لا يتم تنمية منطقة على حساب أخرى، فازدهرت مشروعات البنية الأساسية في كل الولايات، كما اهتمت بتنمية النشاطات الاقتصادية جميعها، فلم يهمل القطاع الزراعي في سبيل تنمية القطاع الصناعي الوليد أو القطاع التجاري الاستراتيجي، وإنما تم إمداده بالتسهيلات والوسائل التي تدعم نموه، وتجعله السند الداخلي لنمو القطاعات الأخرى؛
- كما اتفقت التنمية الماليزية مع المبدأ الإسلامي الذي يجعل الإنسان محور النشاط التنموي وأداته، فأكدت تمسكها بالقيم الأخلاقية والعدالة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية، مع الاهتمام بتنمية الأغلبية المسلمة لسكان البلاد الأصليين من الملاويين وتشجيعهم على العمل بالقطاعات الإنتاجية الرائدة، فضلا عن زيادة ملكيتهم

[5] عبد الحافظ الصاوي، قراءة في تجربة ماليزيا التنموية – مرجع سبق ذكره– ص 4.

لها .كما وفرت لأفراد المجتمع إمكانيات تحصيل العلم في مراحله المختلفة، وتسهيل التمرين والتدريب ورفع مستوى الإنتاجية، وترتيبات الارتفاع بالمستوى الصحي وتوقعات العمر، فنجحت في تحسين مستويات معيشة الأغلبية العظمى من أفراد الشعب كما ونوعا ، وخصوصا مع ارتفاع متوسط الدخل الفردي؛

- كذلك انتهجت ماليزيا استراتيجية الاعتماد على الذات في الاضطلاع بالعبء التنموي، سواء البشري أو التمويلي، حيث عملت على حشد المدخرات المحلية اللازمة لاستغلال الموارد الإلهية المتاحة؛
- أيضا اهتمت ماليزيا بتجربة تحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، سواء كان من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم، كما أسهم ارتفاع نصيب الملاويين في الملكية المشتركة للثروة في القطاعات الإنتاجية المختلفة، فضلا عن القطاع المالي والمصرفي، إلى توفير رؤوس الأموال المحلية اللازمة لمختلف أوجه التنمية بصورة متزايدة والتي أسهمت في الإقلال من الديون الخارجية، وما يترتب عليها من زيادة عبء الدين الذي يرهق الموارد اللازمة للتنمية، فضلا عن العواقب الوخيمة اجتماعيا وسياسيا؛
- طبيعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي في ماليزيا تتم من خلال القنوات الديموقراطية للشورى المتمثلة في الأحزاب الماليزية المتعددة التي توفر أوسع مشاركة ممكنة للناس في مناقشة جميع القضايا المتعلقة بالمصلحة العامة، ومتابعة السلطة التنفيذية في تطبيقها الجاد لجميع السياسات التي يتم الموافقة عليها؛
- التزمت الحكومة الماليزية بالأسلوب الإسلامي السليم في ممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية وتوجيه الموارد، ففي حين عملت على تحويل ملكية مختلف المشروعات الاقتصادية إلى القطاع الخاص، فقد نمت مسؤولية الأفراد وأشركتهم عمليا في تحقيق الأهداف القومية، واحتفظت بسهم خاص في إدارة المؤسسات ذات الأهمية الاجتماعية والاستراتيجية، لعدم التخلي عن دو رها في ممارسة الرقابة والإشراف عليها .ومن ناحية أخرى أسهمت الحكومة في التقليل من الآثار السلبية للتحول إلى القطاع الخاص عن طريق منح تأمين ضد البطالة للعاملين في الخدمات التي تم تحويلها إلى القطاع الخاص، مع وعدهم بأجور أعلى في المدى القريب،

ولكن يؤخذ على الحكومة تجاهلها للاعتراضات الإسلامية على تحويل الموارد الطبيعية العامة إلى القطاع الخاص بدلا من إبقائها في إطار الملكية المشتركة للمسلمين تحت مسئولية الدولة ورقابتها.

III. طبيعة عجز الموازنة العامة في ماليزيا

"تعد ماليزيا إحدى الدول المتطورة اقتصاديا في منطقة جنوب شرق آسيا التي أصبحت واجهة سياحية تقصدها مختلف الجنسيات العالمية بفضل الخطط التنموية و الاستراتيجية التي انتهجتها الحكومات الماليزية المتعاقبة و التي جعلت خمس جامعات حكومية تقع ضمن افضل 500 جامعة في العالم حسب تصنيف موقع شنغهاي المتخصص في تصنيف الجامعات الدولية.

إن انفتاح الاقتصاد الماليزي و تقديم التسهيلات لدعم الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر و خصوصا في القطاع السياحي ادى الى زيادة سنوية مستمرة في اسعار سلة المستهلك التي شكلت تحديا كبيرا للحكومة الماليزية و الذي دفعها آنذاك الى دعم اسعار الوقود و الكهرباء والسكر لتحقيق توازن بين المعروض السلعي والمعروض النقدي و التقليل من تأثير عامل التضخم، الذي قابله عجز في الموازنة بلغ 4.8 سنة 2012 الأمر الذي دعا الحكومة الى تقليل مستوى الانفاق الحكومي و زيادة الإيرادات من خلال اتخاذها جملة من القرارات اهمها القرار القاضي برفع الدعم عن أسعار البنزين و الكهرباء و السكر و قرار آخر رفعت به بعض الامتيازات المالية التي يتمتع بها وزراء الحكومة ذلك لانتهاج سياسة التقشف اعتبارا من 2014/1/1."[6]

والجدول التالي يوضح لنا قيمة الفائض والعجز في موازنة دولة ماليزيا اضافة الى تطور الانفاق الحكومي في فترات مختلفة.

[6] حسن سامي،تأثير قرارات سد العجز في الموازنة العامة للحكومة الماليزية على التخصيص المالي للطلبة العراقيين الدارسين في ماليزيا– وسبل معالجتها، مقال على موقع مؤسسة الحوار المتمدن – الموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=394706، العدد 2014 - 4328 ، تاريخ الاطلاع 2017/10/02.

جدول رقم 01 يبين المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالموازنة العامة لدولة ماليزيا ما بين الفترة 1988-2014

حكومة ماليزيا	القيم الحالية	القيم السابقة	القيم الأعلى	القيم الدنيا	الوحدة
موازنة الدولة	-3.9	-4.5	2.4	-6.7	%من الناتج المحلي الاجمالي
الدين الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي	54.80	53.30	80.74	31.80	%
قيمة موازنة الدولة	946.60	-6022.80	11959.00	-6855.5	مليون MYR
الإنفاق الحكومي	25896.00	24586.00	35552.00	12420.00	مليون MYR

المصدر: https://tradingeconomics.com/malaysia/government-budget

و الشكل التالي يوضح موازنة دولة ماليزيا على النحو التالي:

الشكل رقم01 تطور الموازنة العامة لدولة ماليزيا خلال الفترة 2006 - 2016

و الشكل التالي يوضح الانفاق الحكومي لدولة ماليزيا على النحو التالي:

الشكل رقم 02 الانفاق الحكومي لدولة ماليزيا

IV. دور ماليزيا في اصدار الصكوك الاسلامية لتمويل عجز الموازنة

"على الرغم من التحفظات الشرعية التي أثارها العديد من الفقهاء حول التجربة الماليزية في الصناعة المالية الاسلامية، فإن ماليزيا تحتل المرتبة الأولى عالميا من حيث إصدار الصكوك الاسلامية، كما هو موضح في الشكل رقم 04، ولاشك أن الخبرة الماليزية وتطور قطاعها المالي قد ساعدها كثيرا في حصولها على المرتبة الاولى في هذا المجال، حيث صدر منها ما نسبته 70% من القيمة الاجمالية العالمية لإصدارات الصكوك بحسب البلد خلال الفترة "2001- جانفي 2013"، بقيمة تقدر بحوالي 324.5 مليون دولار أمريكي لحوالي 3045 إصدار، حيث أصدرت العديد من الصكوك لتمويل مشاريع البنية التحتية للدولة والشركات التابعة لها في سبيل تعزيز هذه الصكوك

كأداة تمويلية، منها إصدارات باوستهد القابضة في ماليزيا لتمويل إنشاء محطة توليد الطاقة، وقد أطلقت ماليزيا سوق الصكوك في سنة 1996، من خلال شركة الرهن العقاري الوطنية الماليزية"[7].

الشكل رقم 03 إصدارات الصكوك الاسلامية بحسب البلد خلال الفترة 2001- جانفي 2013

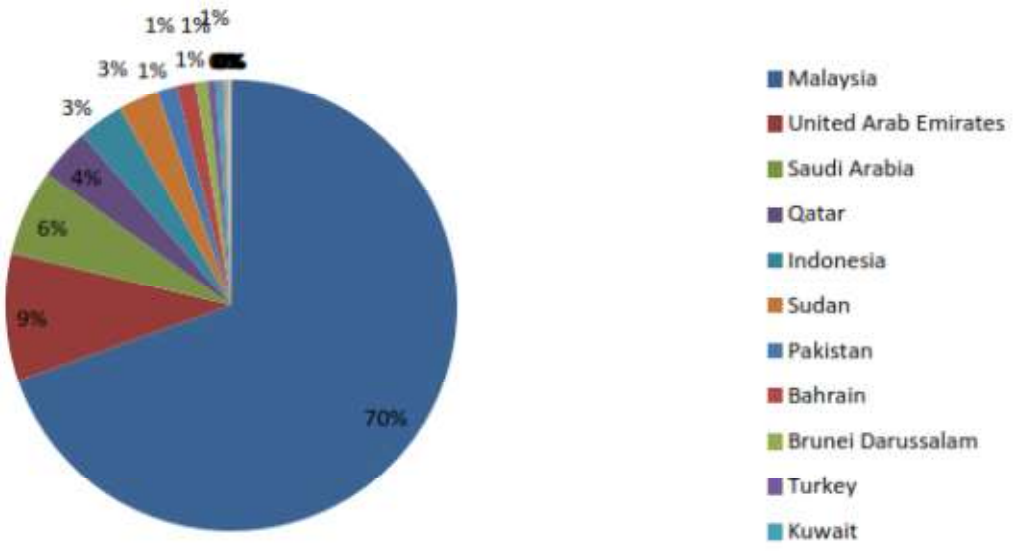

المصدر: غالمي زهيرة – تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية – عرض تجارب دولية – أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير- تخصص :مالية ومحاسبة – جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف – الجزائر – 2017/2016- ص 332.

"ويعتبر سوق الصكوك سوقا متسارع النمو إذ بدأت الأشكال الحديثة من الصكوك في الظهور في بداية التسعينات في ماليزيا تحت مسمى سندات الدين الاسلامية والتي تصدر من قبل القطاع الخاص والعام. وتعتبر السنوات من 1990- 2000 السنوات التمهيدية لسوق الصكوك في ماليزيا، وكانت الصكوك في هذه الفترة مقصورة على الصكوك القائمة على الدين الناتج من المرابحة والبيع بالثمن الآجل، اضافة الى استخدام عقود الاستصناع لغرض خلق وانشاء الدين " التزام بالدفع "في بعض الصكوك ثم المتاجرة وتداول تلك الصكوك.

[7] غالمي زهيرة – تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية – عرض تجارب دولية – أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير- تخصص :مالية ومحاسبة – جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف – الجزائر – 2017/2016- ص 331.

وبسبب تلك الاعتبارات (وهي أن الصكوك قائمة على الديون) لم تحظ تلك السندات " سندات الدين" بقبول عالمي خاصة في الخليج بسبب الاختلاف في فهم وتفسير الشريعة فيما يتعلق بإنشاء الديون والمتاجرة فيها وتداولها في الاسواق الثانوية.

وبناء على حاجة السوق لصكوك مدعمة ومسنودة بأصول حقيقية " الإجارة مثلا "تحولت الصكوك من الدين الى صكوك مدعومة بالأعيان الحقيقية .إذ أضحى ذلك تحولا كبيرا في صناعة الصكوك الماليزية من الديون الى الأعيان والمنافع فأصبحت هياكل الصكوك تقوم على عقود المشاركة والملكية التي لا تفضي الى ديون " صكوك الإجارة والمشاركة والمضاربة"، مما أدى الى قبولها بشكل واسع.

وقد استخدمت الصكوك في تمويل كل القطاعات الاقتصادية بالبلاد بما في ذلك العجز في موازنة الدولة مما حقق قدرا جيدا من النمو، وتم التركيز على مشروعات البنية التحتية حيث تحتاج هذه المشروعات قدرا أكبر من لتمويل، وشمل التمويل في هذا الإطار الموانئ، الطرق السريعة، محطات الكهرباء والاتصالات إضافة الى مشروعات العقار والمباني مما خفف من أعباء الموازنة العامة.

فالتوسع والتنوع في الصكوك من إجارة الى مشاركة ومضاربة واستصناع أملته ضرورات الطلب لتوزيع هذه الصكوك خارج ماليزيا لا سيما في دول الخليج ومن ثم كان لابد من تصميم صكوك تفي بالمتطلبات والتفضيلات الخاصة بالأسواق المستهدفة.

و بناء على ما سبق امتدت صناعة الصكوك الاسلامية الى اوروبا حيث طوعت بريطانيا القانون من أجل موافقته لإصدار الصكوك الإسلامية وذلك بعد أن قررت أن الوسيلة الأنسب لمواجهة عجز الموازنة هي عبر الصكوك الإسلامية، وكذلك حثت فرنسا الخطى من أجل اللحاق ببريطانيا بل من أجل أن تكون السباقة في الحصول على الحصة الأكبر من التمويل الإسلامي في أوروبا.

و تعمل حاليا ماليزيا على تطوير نموذج عالمي للصكوك لطرحه للتداول في العالم من خلال أفكار جريئة ولافتة ومتجاوزة عقبات العملة في سبيل أن تكون بيتا للسيولة العالمية عبر الصكوك، وفي الأردن تحاول وزارة المالية

الخروج بالصيغة الأمثل للتغلب على العقبات التشريعية من أجل الدخول إلى سوق إصدارات الصكوك رغبة في تنويع سلة الحلول لعجز الموازنة."[8]

V. تفعيل مؤسسة الزكاة والأوقاف في ماليزيا للتخفيف من اعباء الموازنة العامة

اهتمت الدولة الماليزية بموضوع الزكاة اهتماما خاصا ، وتم تأسيس جهاز خاص للزكاة باسم " بيت المال" وجعلت تبعيته لمجلس الشؤون الاسلامية بالولاية الفدرالية " كوالالمبور "في فبراير سنة 1974، وذلك بمقتضى المادة 505 البند 60 (1) من القانون الخاص الذي صدر بذلك، وأصبح هذا الجهاز هو الجهة الرسمية المخولة قانونيا بتولي شؤون الزكاة جمعا وتوزيعا .وكان الغرض من تأسيس بيت المال أن يكون مؤسسة مالية إسلامية غرضها الإسهام في بناء المجتمع والبحث عن الحلول للمشكلات الاجتماعية في الولاية الفيدرالية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والخيرية، وذلك للتخفيف من اعباء الموازنة العامة والمساهمة في دعمها، وقد عهد الى بيت المال بعد تأسيسه بجملة من المهام أهمها[9]:

- الاشراف على لجنة بيت المال والزكاة، ولجنة التنمية والاستثمار ، ولجنة مركز التدريب المهني والحرفي للفقراء والمساكين؛
- جباية وحفظ وتوزيع أموال الزكاة والموارد المالية الأخرى لبيت المال؛
- الإسهام في توعية المجتمع بأهمية الزكاة وإصدار الكتيبات والرسائل التعريفية عن بيت المال و الزكاة.

[8] غالمي زهيرة – تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية – مرجع سبق ذكره– ص ص 332 333.

[9] عبد الباري أوانج– استثمار اموال الزكاة وتطبيقاته المعاصرة في بيت المال بماليزيا– بحوث ودراسات– التجديد المجلد 15– العدد 29– 2011– ص17.

1. تحصيل الزكاة وتوزيعها

لم تكد أموال الزكاة المحصلة منذ تأسيس " بيت المال "الى سنة 1990 الثمانية مليون رنجيت ماليزي سنويا، وفي نهاية سنة 1990 1990أنشأ مجلس الشؤون الإسلامية شركة خاصة، وعهد اليها بهمة مخصوصة هي جمع الزكاة، وبدورها كونت هذه الشركة مركزا خاصا لجباية الزكاة باسم " مركز جباية وتحصيل الزكاة ."ومنذ سنة 1991 صار هذا المركز هو الجهة الرسمية الوحيدة التي تتولى مسؤولية تحصيل الزكاة وتوزيعها[10].

2. استثمار أموال الزكاة في تجربة بيت الزكاة

"تعتبر استثمار أموال الزكاة من المسائل المستجدة ، حيث خضعت الى الاجتهاد الفقهي لعدد من العلماء و تبنته بعض الهيئات العلمية الشرعية وعلى رأسها مجمع الفقه الاسلامي الدولي بجدة التابع لمنظمة المؤتمر الاسلامي، وانتهى الى ترجيح الحكم عليها بالجواز مع مراعاة الشروط الواردة في ذلك. فالفكرة في استثمار أموال الزكاة تقوم أولا بتعجيل توزيع أموال الزكاة على المستحقين بناء على تقدير الحاجة الماسة الفورية لهم، ثم يقوم الفائض من تلك الأموال بتوجيهها الى أوجه معينة من الاستثمار. ومن بين الاستثمارات المتبعة في بيت المال بكولالمب ور ، مشروع المركز الطبي الاسلامي الذي أصبح الآن المستشفى الاسلامي الرئيسي في كولالمبور، كذلك الاستثمار بشراء أسهم عادية في السوق المالي من البنك الاسلامي بماليزيا وشركة التأمين الاسلامي بماليزيا وبنك رعية بماليزيا ، اضافة الى الاشتراك في عقود المضاربة في ال ودائع الاستثمارية بالمصارف الاسلامية المحلية . ونظرا لكون هذه المؤسسات تحت رعاية البنك المركزي الماليزي، فإن استثمار بيت المال أمواله فيها تحقق له شرط توفر الضمانات الكافية كما حدده قرار مجلس المجمع."[11]

---

[10] عبد الباري أوانج- استثمار اموال الزكاة وتطبيقاته المعاصرة في بيت المال بماليزيا- مرجع سبق ذكره- ص 18.

[11] عبد الباري أوانج- استثمار اموال الزكاة وتطبيقاته المعاصرة في بيت المال بماليزيا- مرجع سبق ذكره- ص 24- بتصرف.

3. تجربة الوقف في ماليزيا

تقوم تجربة التنمية في ماليزيا على انها تجربة اتفقت الى مدى بعيد مع مبادئ الاقتصاد الإسلامي وقد اهتمت ماليزيا بتحقيق التنمية الشاملة .اما في مجال القطاع الوقفي فتعد ماليزيا من الدول التي احدثت صيغ تتماشى والمستجدات المصرفية خاصة عن طريق شركات التأمين حيث تتجسد اهم مؤسسات هذا القطاع في صندوق الوقف الخيري والحج ومؤسسة الوقف في سلانقور وصندوق الحج والبنك الاسلامي الماليزي. ان عملية الوقف قد بدأت في ماليزيا منذ دخول الاسلام إليها، إلا ان ادارة الممتلكات الوقفية تركت للمتولين دون ان تخضع لضوابط قانونية او اطار تنظيمي حتى عام 1952 ، اين اصدرت حكومة اقليم سيلانقور قوانينها المبنية على الشريعة الاسلامية ومنها ما تعلق بإدارة الوقف[12].

[12] سامي محمد الصلاحات- دور الوقف في مجال التعليم والثقافة- دولة ماليزيا نموذجا- مجلة الاقتصاد الاسلامي- العدد 2 - جامعة الملك عبد العزيز – 2005 – ص 41.

خاتمة

لقد حاولنا عرض التجربة الماليزية التي اعتمدت على البدائل الاسلامية في تمويل العجز في الموازنة العامة. وذلك بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في ضوء أحكام وتوجيهات النظام الاقتصادي الإسلامي . وتنصب الأولويات في كيفية تحقيق العدالة والاستقرار الاجتماعي،و رفع وتيرة التنمية الاقتصادية والمحافظة على مستويات الاستقرار الاقتصادي بعيدا عن المعاملات الربوية التضخمية.

المراجع

- حسن سامي – تأثير قرارات سد العجز في الموازنة العامة للحكومة الماليزية على التخصيص المالي للطلبة العراقيين الدارسين في ماليزيا– وسبل معالجتها، مقال على موقع مؤسسة الحوار المتمدن الموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=394706، العدد 2014 – 4328 ، تاريخ الاطلاع 2017/10/02.
- سامي محمد الصلاحات– دور الوقف في مجال التعليم والثقافة– دولة ماليزيا نموذجا– مجلة الاقتصاد الاسلامي– العدد 2 – جامعة الملك عبد العزيز – 2005.
- عبد الباري أوانج– استثمار اموال الزكاة وتطبيقاته المعاصرة في بيت المال بماليزيا– بحوث ودراسات– التجديد المجلد 15– العدد 29– 2011.
- عبد الحافظ الصاوي– قراءة في تجربة ماليزيا التنموية– مجلة الوعي الإسلامي– العدد 532 – بتاريخ / 03 / 2010 09– وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية– الكويت.
- غالمي زهيرة – تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية – عرض تجارب دولية – أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير– تخصص :مالية ومحاسبة – جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف – الجزائر – 2017/2016.
- محمد صادق اسماعيل– التجربة الماليزية مهاتير محمد و الصحوة الاقتصادية – العربي لنشر و التوزيع – القاهرة – الطبعة الأولى – 2014.